**صندوق الزكاة كبديل لتمـويل التنمية في المناطق الحـدودية في ظل إنهيار أسعـار البترول**

1. **بلعشي عبد المــالك**

**أ. زيــراوي عــادل**

**الملخص** :

 يهدف الباحث من خلال هذه الورقة البحثية إلى ابراز الدور الكبير الذي يمكن أن يلعبه صندوق الزكاة في تمويل المناطق الحدودية بصفة خاصّـة . وهذا في ظل انهيار أسعار الطاقة التي تمثل المورد الأساسي للدولة ، وبالتالي تناقص في المبالغ الموجهة لتنمية وتطوير المناطق الحدودية ضمن مخططات التنمية المحلية . بالاضافة الى ذلك ، يملك هذا الصندوق عدّة آليات من شأنها تعويض الجباية في الدولة ومن أهمّها محلية الزكــاة ؛ أي وجوب صرف زكاة منطقة سوق أهراس – مثلا- على تنمية مناطق هذه الولاية قبل غيرها ، بالاضافة الى وجود المسجد باعتباره المؤسسة الاعلامية التي تعمل دائما على التحسيس والتوعية في مجـال صرف وتوزيع الزكاة . ناهيك عن إمكانية تفعيل الدولة لما يٌسمّى بزكاة الركاز وبالتالي ضخ إعتمادات مالية ضخمة جدا للصندوق تجعله صندوقا للثروة السيادية قادرا على لعب دور البديل للمواد الطاقوية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية ، الاجتماعية والثقافية سيما بالمناطق الحدودية .

**Abstract** :

 The researcher aims through this paper to highlight the significant role that can be played by Zakat Fund to finance border regions in particular. This under the energy price collapse that represent the primary resource of the State, thus decreasing the amounts destined for the development of border regions in local development schemes. In addition, this Fund has several mechanisms that would compensate the State revenue mainly local Zakat any necessity spending Souk-Ahras area-for example-on the development of this State by other. In addition to a mosque as a media organization that always work on sensitization and awareness in the area of Exchange and distribution of Zakat . Not to mention the possibility of the activation state of the so-called Zakat ore thus pumping huge funds to the Fund make it sovereign wealth Fund able to play the role of alternative energy materials in promoting economic development,

**مقدمّـة** :

 لقد بات الاهتمام بتنمية المناطق الحدودية من أولى أولويات العديد من الدول والبلدان سيما في ظل الظـروف الأمنية والاقتصادية الراهنة ، إذ بات مواطنو هذه المناطق مستقطبين بشكل كبير من قبل شبكات التهريب والمنظمّــات الارهابية . خاصة تلك المناطق الحدودية التي تشهد مستويات متدنية من التنمية في جميع مستوياتها الاقتصادية منها ، الاجتماعية وحتى الثقافية . والجزائر كغيرها من الدول لها شريط حدودي كبير يربطها مع سبعة ( 07 ) دول ولكل منطقة من تلك المناطق الحدودية لها طابعها الخاص اقتصاديا ، إجتماعيا و ثقافيا . وهو الأمر الذي يفرض على السلطات المركزية أخذ هذه العناصر في الحسبان ضمن مخططات التنمية المحلية ( P ,C,D ) للهيئات اللامركزية ( الولاية والبلدية ) . وفي ظل الأزمة الراهنة و التقهقر المستمر لأسعار البترول والمواد الطاقوية ، سيما بعد استخدام التكنولوجيا الجديدة في استخراج ما يسمّى بالغاز الصخري والبترول الصخري من طرف الدول المتطورة ، وهو مايعني تراجع الطلب العالمي على المواد الطاقوية وبالتالي أزمات تضرب الدول ذاب الاقتصاد الريعي . وكتحصيل حاصل تحاول هذه الدول ومن بينها الجـزائر ترشيد نفقاتها العمومية أو اتباع سياسة تقشف خاصة في ظل التهديدات الخارجية أمنيا واقتصاديا ، لتجد المناطق الحدودية نفسها في ظل هذه الأحداث رهينة ما تضخه الحكومة من مبالغ مالية تتناقص من سنة إلى أخرى ضمن ميزانيات التجهيز والتسيير للولايات والبلديات الحدودية . والتي لاتكفي لسد حاجيات المواطن اليومية فما بالك بالهياكل والبنى التحتية مثل : الطرقات ، شبكات الاتصالات والمواصلات ، المدارس ، المستشفيات ....إلخ والتي تحتاج إلى مبالغ مالية ضخمة بغية إنجازها . من هنا أصبح لزاما على الدولة الجزائرية البحث على أساليب جديدة لتمويل خطط التنمية المحلية والوطنية خارج قطاع المحروقات ، ومن بين هذه الأساليب صندوق الزكاة كبديل يعتمد علية في دفع عجلة التنمية المحلية في جوانبها المتعددة . فالزكاة نظام متكامل وهي أحد أهم أدوات السياسة المالية في الاقتصاد الاسلامي ، والتي تقوم على أساس التحصيل المالي وتحويله من الفئات الغنية إلى الفئات الفقيرة دون أن يصاحب ذلك آثار سلبية على الاقتصاديات الوطنية . ضف الى ذلك الحركية الاقتصادية النقدية ، التمويلية والاستثمارية الكلية وما يرتبط بها من توازنات في المدى القصير ، المتوسط والطويل ، أو على مستوى الاستقرار الاجتماعي ومكافحة الفقر والبطالة .

 ونظرا لهذه الأهمية التي يتميز بها صندوق الزكاة في إطار تمويل التنمية المحلية ، يمكن طرح الاشكال التالي : **إلى أي مدى يمكن لصندوق الزكــاة تمويل مخططات التنمية في المناطق الحدودية ؟ وهل يمكن أن يلعب دور البديل في ظل انهيار أسعار البترول واستدامة الموارد المالية لهذا الصندوق ؟** وللاجابة على هذا الاشكال سيتم تقسيم البحث إلى ثلاثة عناصر أساسية وهي :

* الحاجة إلى تنمية المناطق الحدودية ، الأهمية والأسباب .
* صندوق الزكاة وأهميته في تنمية المناطق الحدودية .
* زكاة الركــاز وامكانية خلق صندوق زكاة سيادي .
* بعض النماذج الناجحة لصناديق الزكاة في الدول الاسلامية .

**1°/ الحاجة الى تنمية المناطق الحدودية ، الأسباب والأهــداف :**

ظلت المناطق الحدودية  على هامش التنمية مقارنة بباقي المناطق الداخلية والمركزية للوطن ، وهو ما جعلها في تفاوت جهوي فادح لا تُخطئه العين في حين انها العمق الحقيقي للوطن . فالتّفاوت الفادح كان نتيجة فُتات مشاريع الاستثمار التي قُدمت لمناطق الحدود من قبل الحكومات المتعاقبة جعل منها  أرضا  مَواتا لم تجد من يحييها، طاردة للسّكان ، الأذهان والطاقات ، بل أنها أصبحت عبارة عن قنابل موقــوتة جاهزة للانفجار سيما في ظل التهديدات الأمنية الحالية والظروف الاقتصادية الصعبة لأهالي تلك المناطق . وقد أفاد الدكتور كمال لعروسي خلال الندوة الحوارية الثالثة بمركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية أن القوى الاستعمارية عــامّة والولايات المتحدة خاصة تتصارع وتتنافس على حماية مصالحها التجارية في العالم من خلال تحديد مجالات نفوذها وإحاطتها أحيانا بفزّاعة الارهــاب . كمـا أن بعض الأطراف – حسب الكاتب - تؤجّج بؤر التوتر في المناطق الحدودية بمختلف أنحاء العالم كلما اسشعرت تهديدا لمصالحها الاقتصادية ومسالكها التجارية الدولية(01). من هنا أصبح لزاما على الجزائر التحرك السريع لتنمية وتطوير المناطق الحدودية مع جميع دول الجوار وذلك **للأسباب** الآتي ذكرها :

* الغياب شبه الكلي لمشاريع التنمية الاقتصادية ، السياسية ، الاجتماعية والثقافية على مستوى المناطق الحدودية، وهو ساهم كثيرا تفشي ظاهرة التهريب على مستوى الحدود .
* عدم توفر الهياكل القاعدية والبنى التحتية لسكان المناطق الحدودية دفع بهم الى النزوح نحو المدن وزيادة المطالب الاجتماعية .
* غياب التوازن بين المدن الساحلية والمناطـق الحدودية من ناحية ضخ المبالغ المالية في اطار مخططات التنمية المحلية وكذا المرافق الحيوية ، جعل من سكان هذه المناطق مواطنون من الدرجة الثانية فيما يخص وطنية الانتماء ومواطنة الفعل والآداء ، وبالتالي لجوء الأغلبية منهم إلى القيام بأعمال غير قانونية وتضر كثيرا بالاقتصاد الوطني .
* التنامي الكبير لظاهرة الارهاب الايديولوجي المدار و الموجه من أطراف خارجية بغية مصالح تجارية واقتصادية على مستوى الدول العربية ، وبالتالي سهولة استقطاب أهالي المناطق الحدودية بمبالغ مالية معتبرة مع تعبتهم ضد أوطانهم وأهاليهم .
* الحملة الممنهجة والمغرضة من طرف بعض وسائل الاعلام والتي تخلط فيها بين الارهاب والتهريب ، حيث أصبح ينظر لقاطني المناطق الحدودية على أنهم ارهبيين باعتبارهم مهربّين ، وهو ما شكل تشويها كبيرا للظاهرة واتهاما صريحا لشريحة عريضة من المجتمع ابتدعت لنفسها طريقة عيش خاصة في ظل التجاهل شبه الكلي للسلطات المركزية .
* عدم استقرار الوضع السياسي على المستوى الاقليمي ( ليبيا ، مـالي .., ) وضبابية استقراء الوضع المستقبلي بغية التعامل الأمثل معه .
* أزمة الثقة الموجودة بين أعوان وإطارات الوحدات الأمنية المنتشرة على كامل الشريط الحدودي ، ينظر رجل الأمن للمواطن بالمنطقة الحدودية على أنه مصدر تهديد لأمن واستقرار الوطن نتيجة أعماله غير المشروعة واللامسؤولة . في حين يتعامل قاطني هذه المناطق رجال الأمن على أساس أنهم التهديد المباشر لمصدر عيشهم الخاص نتيجة ظروفهم الخاصة .

 نتيجة كل هذه الأسباب وأخرى والتي قد يٌنظر إليها على أنها مشاكل ، وجب على السلطات الوصية مسابقة الزمن في وضع خطط تشغيلية ، تكتيكية واستراتيجية لتنمية وتطوير المناطق الحدودية . وذلك بتخطيط شامل ومتكامل لمجموعة العناصر المتداخلة لتحقيق أكبر عدد من الأهداف لهاته العملية ، عن طريق التكفل بأكبر قدر ممكن من الاحتياجات الاجتماعية ، الاقتصادية والعمرانية للمناطق الحدودية . ويمكن إيجاز أهم **الأهداف** المرجوّة من تنمية المناطق الحدودية في مايلي( 02) :

* تحسين المستوى البيئي والمعيشي لقاطني المناطق الحدودية .
* الحفاظ على النسيج الاجتماعي والطابع العمراني لهذه المناطق .
* إنجــاز شبكة للاتصالات والمواصلات من أجل ربط المناطق الحدودية فيما بينها وكذا بالمدن الداخلية .
* تحقيق نوع من التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين جميع ولايات الوطن خاصة من ناحية تمويل خطط التنمية المحلية .
* إنجاز الهياكل القاعدية بالمناطق الحدودية من طرقات ، مصانع ، مستشفيات ، مدارس ... أمام هاجس الامكانات المالية المحدودة من ناحية ومشكل التأطيــر من جهة أخرى .
* محاولة معالجة مشكل الفقر والبطالة الذي أصبح يؤرّق كثيرا سكان المناطق الحدودية وسبب خروجهم عن قوانين الجمهورية .
* بناء جــدار فاصل بين التهديدات الخارجية و أمن واستقرار البلاد الداخلي عن طريق الاهتمام أكثر بالمناطق الحدودية و تثمين دور السكان المحليين في صناعة القرار داخل الوطــن .

02°/ **صندوق الزكــاة وأهميته في تنمية المناطق الحدودية** :

الزكاة مؤسسة مستقلة تستقطب جزءا هاما من الموارد المالية بشكل دائم ومتجدد يتراوح في بعض التقديرات من 3,5 % الى 07 % من الدخل القومي في الدول التي لا تملك موارد طبيعية كبيرة ، في حين تكون النسبة من 10 % الى 14 % في الدول التي تملك ثروات معدنية وطاقوية كبيرة . وهو الأمر الذي يبرز أهميتها في الدول الاسلامية كمؤسسة تلعب دورا محوريا في تمويل التنمية الاقتصادية ، الاجتماعية والثقافية .

 2-1°/ **مفهوم الزكــاة** :

  **أولا** : **الزكـاة لغة** : من زكا ، يزكو ، زكاء وهي تدل لغويا على معـان عدّة منها : البركة والنمو والزيادة ، والصلاح والطهارة والمدح( 03 ) .

فمن معانيها في البركة والنمو والزيادة قوله سبحانه وتعالى : " وما آتيتم من رباً ليربوا في أموال الناس فلا يربوا عند الله وما آتيتم من زكاة تريدون وجه الله فأولئك هم المضعفــون " ( سورة الروم – الآية 39 - ) فبيّن الله – سبحانه وتعالى – في هذه الآية أن الزكاة تزيد المال وتنميه وتزيد الأجر لصاحبه وتبارك فيه . ومن استعمالاتها في الصلاح قوله تعــالى :" فأردنا أن يبدّلهما ربهما خيرا منه زكاةً وأقرب رٌحمـًـا " ( سورة الكهف – الآية 81 - ) أي صلاحا ، وقوله تعالى :" ولولا فضل الله عليكم ورحمته ما زكا منكم من أحد أبدا " ( سورة النّور – الآية 21 - ) ، أي ما صلح منكم من أحد أبدا ، ولكن الله يزكّي من يشـاء أي يصلح من يشاء . ومن استعمالاتها معنى الطهـارة في قوله تعـالى : " قد أفلح من زكّـاهـــا " ( سورة الشمس – الآية 09 - ) أي طهرهـا من الذنـوب ، ومن معــاني الزكــاة أيضا المدح في قوله تعــالى: " فلا تُزكّـوا أنفسكم هو أعلم بمن اتقى " ( سورة النجم – الآية 32 - ) فالزكاة تصلح النفس لتنال المدح والثناء على فعل الخيرات .

**ثــانيا** : **الزكـاة شــرعا** : هي إخــراج جزء مخصوص من مال مخصوص بلغ نصابا لمستحقه إذا تم الملك وحــال الحول ، يخرجه المسلم لله تعالى مع قطع المنفعة عنه من كــل وجه ( 04 ). وهذا يعني أن الذين يملكون نصاب الزكــاة يفترض عليهم أن يعطوا الفقراء ومن على شاكلتهم من مستحقي الزكاة وبقدر معين من أموالهم بطريق التمليك .

**ثــالثا** : **الزكـاة إقتصادا** : تعرف الزكـاة في الفكر الاقتصادي على أنها : " فريضة يتم اقتطاعها من طرف الدولة أو من ينويها من الأشخاص العامة أو الأفراد قصرا وبصفة نهائية دون أن يقابلها نفع معيّن تفرضها الدولة طبقا للمقدرة التكلّفية للممول وتستخدمها في نفقات المصارف الثمانية المحددّة في القرآن الكريم "( 05 ) . وعنى هذا أن الزكاة تختلف عن الضريبة من حيث الامصارف والأسباب لأن الزكاة فريضة تعبدية ذات طابع مالي تؤخذ من أمــوال معيّنة و تنفق في مصارف محددّة من طرف الشارع الحكيم . أما الضريبة فتفرضها الدولة على الغني والفقير وتتصرف فيها كما تشاء .

2-2°/ **الحكم الشرعي للزكــاة** : الزكــاة واجبة بنص الكتاب والسنّة وإجمـاع الأمّـة .

فأمّا من الكتــاب فالأدلة كثيرة وعديدة في ذلك كـقوله تعـالى : " وأقيموا الصلاة وآتوا الزكــاة واركعوا مع الراكعين " ( سورة البقرة – 43- )وأمّا من السنة قول الرسول – صلَّى الله عليه وسلّم – " ما من صاحب ذهب ولا فضّة لا يؤدي منها حقها إلا إذا كان يـوم القيامة صُفحت له صفائح من نــار فأحمي عليها في نار جهنّم فيُكوى بها جنبه وظهــره كلّما بردت أُعيد له في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة حتى يقضى بين العباد فيرى سبيله إما الى الجنة وإما الى النار " ( رواه مسلم في كتابه صحيح الايمــان ) .

وأمّــا الاجماع فقد أجمع المسلمون عبر كامل العصور على وجوب الزكاة واتفق الصحابة – رضوان الله عليهم – على قتال مانعيها ، ولربما مقولة ابي بكر الصديق – رضي الله عنه وأرضاه – " والله لو منعوني عقال بعير كانوا يؤدونها الى رسول الله لقاتلتهم عليه " خير دليل على ذلك .

ممّا تقدم يتبن لنا أن الزكــاة ركن ركين في عقيدة المسلم ، وعبادة مــالية يتقرب بها العبد إلى ربه دون أن يكون له مزّية في ذلك . والحقيقة أن قيام الدولة بجمع أموال الزكـاة انما يندرج في سياق حفظ كرامة الفرد ، ومراعاة شعور أبناء المجتمع القائم على مبدأ التكافل والتعاون ، فلو كان الأغنياء هم الذين يقومون بدفع الزكاة الى الفقراء مباشرة لأحدث ذلك في نفوسهم انكسارا، وعطّل قدرتهم على التصرف بكل حرية لأنهم أسرى جميل هؤلاء الأغنياء .

 وحين تقوم الدولة بجمع الزكاة ، فانها تقوم بايصال حق الى أصحابه باعتبارها كافلة حقوق ذوي الحقوق . كما يساهم ذلك في الموازنة بين الأصناف الثمانية وتقدير حاجات كل صنف ، وهكذا تستطيع الزكاة أن تفعل فعلها في سد ثغرات المجتمع .

2-3°/ **صندوق الزكــاة بين الواقع والتطلعات** :

**أولا** : **نشاة صندوق الزكاة في الجزائر** : لا تقتصر إيجابيات صندوق الزكاة الجزائري على تقديم الإعانات المالية المباشرة التي تسمح لعائلات كثيرة بتلبية حاجياتها المتزايدة، بل تتعدّى ذلك إلى مساعدة الشباب على مباشرة مشاريع تعود بالنّفع عليه و على عائلاتهم على المديين المتوسط والبعيد وذلك لأجل تقليص مستويات البطالة في المجتمع الجزائري و كذا التخفيف من وطأة الفقر لدى الطبقات المحرومة و المعوزة. ذلك بفضل تطور موارد صندوق الزكاة من سنة إلى أخرى، ليصبح بذلك اليوم بذلك موضع ثناء واهتمام وتنويه في العالم الإسلامي أجمع .

 إن أداء الصندوق لدوره لا يتأتى إلا بوعي المزكّين بضرورة إحياء هذه الشعيرة التي يتوخّى أن تكون أداة في التخفيف من الفقر ليس فقط عن طريق المساعدة المباشرة وإنما عبر القروض الحسنة لخلق أنشطة مثمرة لفائدة الشباب الجزائري ذي الحاجة لأموال الصندوق.

 فصندوق الزكاة عبارة عن مؤسسة دينية اجتماعية تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف،تم إنشاؤه وتعميمه على مستوى كامل التراب الوطني سنة 2003 ، ويتشكل الصندوق من ثلاث مستويات تنظيمية هي( 06 ) :

**اللجنة القاعدية** : تكون على مستوى كل دائرة، مهمتها تحديد المستحقين للزكاة على مستوى كل دائرة، حيث تتكون لجنة مداولتها من: رئيس الهيئة، رؤساء لجان المساجد، ممثلي لجان الأحياء، ممثلي الأعيان، ممثلين عن المزكين.

**اللجنة الولائية :** تكون على مستوى كل ولاية، وتوكل إليها مهمة الدراسة النهائية لملفات الزكاة على مستوى الولاية، وهذا بعد القرار الابتدائي على مستوى اللجنة القاعدية، وتتكون لجنة مداولاتها من رئيس الهيئة الولائية، إمامين الأعلى درجة في الولاية، كبار المزكين، ممثلي الفدرالية الولائية للجان المساجد، رئيس المجلس العلمي للولاية، قانونيي،ن محاسب، اقتصادي، مساعد اجتماعي ورؤساء الهيئات القاعدية.

**اللجنة الوطنية** : ونجد من مكوناتها المجلس الأعلى لصندوق الزكاة، والذي يتكون من رئيس المجلس، رؤساء اللجان الولائية لصندوق الزكاة، أعضاء الهيئة الشرعية، ممثل المجلس الإسلامي الأعلى، ممثلين عن الوزارات التي لها علاقة بصندوق، كبار المزكين، وفيه مجموعة من اللجان الرقابية التي تتابع بدقة عمل اللجان الولائية وتوجهها. ثم إن مهامه الأساسية تختصر في كونه الهيئة المنظمة لكل ما يتعلق بصندوق الزكاة في الجزائر.

**ثـانيا** : **موارد صندوق الزكــاة** :

 كشف كاتب الدولة الأسبق للاستشراف والإحصاء بشير مصيطفي، أن  زكاة النقود لدى الجزائريين تلامس 5 مليار دولار،  بينما تتعدى زكاة الأصول من زروع وعروض التجارة وزكاة الركاز الـ 12 مليار دولار، مشيرا أنه رقم يقترب من إجمالي التحويلات الاجتماعية للدولة في مشروع  قانون مالية 2016 ويتعدى حجم الدعم الذي تقدمه الحكومة للفئات الهشة، حيث أكد أن قيمة الزكاة تصلح لأن تكون جباية ثانية( 07 ) . غير أن موارد الصندوق لا تزال جد محدودة متمثلة بالأساس في زكــاة الأموال و زكـاة الفطــر وهي غير كافية لحد الآن لاعتبارها بديلا لتمويل التنمية المحلية والوطنية وخاصة المناطق الحدودية في ظل الانهيار الممنهج لأسعار الطاقة . والجدول التالي يوضح موارد صندوق الزكاة :

**جدول رقم (01)**: **تنامي الحصيلة الوطنية للزكـاة**

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| **السنة** | **حصيلة زكاة الأموال****(دينار جزائري)** | **حصيلة زكاة الفطر****(دينار جزائري)** | **الحصيلة الوطنية للزكاة****(دينار جزائري)** | **نسبة نمو الحصيلة الوطنية للزكاة** (%)**باعتماد مرجعية سنة الأساس السنة التي تسبق السنة المعنية** |
| 2003 | 118,158,269,35 | 57,789,028,60 | 175,947,298,00 | ----------------- |
| 2004 | 200,527,635,50 | 114,986,744,00 | 315,514,379,50 | 79,32 |
| 2005 | 367,187,942,79 | 257,155,895,80 | 624,343,838,59 | 97,88 |
| 2006 | 483,584,931,29 | 320,611,684,36 | 804,196,615,65 | 28,80 |
| 2007 | 478,922,597,02 | 262,178,602,70 | 741,101,199,72 | - 7,84 |
| 2008 | 427,179,898,29 | 241,944,201,50 | 669,124,099,79 | - 9,71 |
| 2009 | 614,000,000,00 | 270,000,000,00 | 884,000,000,00 | 32,11 |

**المصــدر:** الموقع الالكتروني لوزارة الشؤون الدينية و الأوقاف الجزائرية بتصرف [www.marw.dz](http://www.marw.dz) تاريخ الاطلاع : 21/10/2016

 يتضح من الجدول تنامي الحصيلة الوطنية للزكاة و التي تعد محصلة زكاة الأموال و زكاة الفطر بشكل متزايد من سنة لأخرى مع تسجيل تراجع لمستواها في سنتي 2007 و 2008 مقارنة بنموها في السنوات الأخرى. كما أنها سجلت تضاعفا لمستواها في سنة 2005 مقارنة بسنة 2004 ، والمتمعن في هذه الأرقام يظهر له جليا ما يمكن لصندوق الزكــاة أن يفعله إذا ما وجد القائمين على بعثه وتفعيله ، سيما وأن القيم الحقيقية للزكاة تفوق بعشرات المرات ما يتم جمعه هنا وهناك ، وهذا راجع الى عدّة عوائق حالت دون السير الأمثل والتسيير الأنجع للصندوق مثل : غياب الحملات التحسيسية بأهمية صندوق الزكاة لدى المواطنين ، ضعف الوازع الديني ، أزمة الثقة بين المزكين والقائمين على الصندوق ..... وهذا ما يوضحه الشكلين البيانيين الظاهرين أدنــاه :

**الشكل 1: تطور الحصيلة الوطنية لزكاة الأموال2003-2009 ( مليون دينار)**

**المصدر:** من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم 01 .

**الشكل 2: تطور الحصيلة الوطنية لزكاة الفطر 2003-2009 ( مليون دينار)**

**المصدر**: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم 01

 **2-4°/ : أهية صندوق الزكـاة** **في تمويل المناطق الحدودية** :

 بلغ حجم الصناعة الاسلامية سنة 2013 حوالي 1600 مليار دولار ويٌتوقع أن تصل الى حوالي 6000 مليار دولار بحلول سنة 2020 و 8000 مليار دولار في آفاق 2024 وهي تنمو بمعدّل يفوق أحيانا 20 % . وتتوزع هذه الصناعة بين منطقة الخليج ، ماليزيا ، دول الشرق الأوسط وأوروبا ، بينما تبقى المعدّلات المحققة في الدول العربية بشمال أفريقيا تقترب من الصفر( 08 ) . إن هذا التطور يستدعي رؤية جادّة للتفاعل ايجابيا مع هذه المستجدات والتفكير الجدي في الاهتمام الفعلي بالمالية الاسلامية التي تلعب الزكــاة فيها دورا رئيسيا ، وهذا في اطار ايجاد البدائل الاستخلافية للمداخيل الريعية .

 يعتمد النموذج الإسلامي للتنمية في تحقيق عمارة الأرض على فريضة الزكاة كأداة أساسية تباشر دورها التنموي من خلال توفير الموارد التمويلية المحلية اللازمة، لتنمية الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة . ومما يلفت الاهتمام أن في قاعدة محلية الزكاة التي جعلها الإسلام قاعدة لنظامه المالي والاقتصادي، والتي بمقتضاها تؤخذ الزكاة من أغنيائهم وتوزع على فقرائهم، ضمان لحصول كل إقليم وأهله على حظه من عملية التنمية حتى يستغنى عنها أهله( 09 ). ومن ناحية أخرى فإن محلية الزكاة سياسة شرعية فعالة لتحريك وإشراك القوى المزكية أي المنتجة في المجتمع في عملية التنمية، بما تتوفر فيها من أسس وعقائد إيمانية وسلوكيات شرعية ومقاصد مرعية، وهذا هو الهدف والوسيلة المفقودة في عملية التنمية في كثير من المجتمعات المعاصرة التي تسعى للنهوض باقتصادياتها، إذ لا تنمية حقيقية بغير مشاركة شعبية جادة وحقيقية في سعيها الحثيث نحو رفع مستوى معيشتها أو سد حاجاتها الأساسية والضرورية. فقد شرع الله الزكاة وجعلها فريضة في المال، أي حق المال، وحقا لمستحقيها، وقد روعي في تحديد سعرها الثبات ، ويجب الاستمرار في تحصيلها سواء احتاج المجتمع المحلي إلى حصيلتها أولم يحتاجها. " فهي محددة المصرف والغرض، ميزانيتها، ضاقت أو اتسعت ، لا تنفق إلا في مشروعات البر والإحسان التي أشارت إليها آيات القرآن ، وعلى ذلك، فإن التوازن بمفهومه العام ، أي تساوي تقدير إيرادات الزكاة مع مصارفها ليس هدفا يجب السعي إلى تحقيقه. ففي حالة تحقيق فائض ـ تقدير أو فعلي ـ في موازنة الزكاة المحلية ، فإن هذا الفائض يرحل إلى موازنة المؤسسة المركزية للزكاة. وأما في حالة تسجيل عجز في موازنة الزكاة المحلية، وكان مقدار العجز ذو تأثير سلبي على تحقيق أهـداف الزكاة محليا، عندئذ يتم استدراك النقص أو تمويل العجز من خلال إجراءات السياسة المالية والتي منها: مخصصات مؤسسة الزكاة المركزية للتنمية المحلية، وتعجيل الزكاة وتحصيلها مقدما لسنة أو سنتين.
ومن خلال ذلك يتم تحقيق عدالة توزيع التنمية بين أقاليم البلد الواحد، لما للتنمية المحلية من آثار إيجابية على التنمية الشاملة في المدى الطويل، فالتوازن الإقليمي وبالأخص المناطق الحدودية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يؤدي إلى استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة في كل إقليم، ويقلل من هجرة الأيدي العاملة من المناطق الحدودية الأقل نموا إلى الأقاليم التي تحققت فيها التنمية بمعدلات مرتفعة .وينبني على ما سبق ضرورة إيجاد هيئة محلية في كل قرية أو بلدية تتولى أمر الزكاة، تحصيلا وإنفاقا، وتعمل تحت إشراف مؤسسة الزكاة المركزية.
 وهذا التركيز على **المحلية** يوضح مدى ضرورة وأهمية الدور الذي تؤديه الزكاة في تنمية المحليات، ومدى الحكمة في فرض توزيعها محليا، **ومنع خروجها حتى تكفي محلها اجتماعيا وتنمويا**، فقد ألزم التشريع المالي الإسلامي الدولة بجباية الإيرادات بأنواعها، وإنفاقها بصفة أساسية على المناطق التي تمت الجباية منها، وهو الأصل الواجب العمل به، ويستنتج من ذلك، أن الأساس، بالنسبة لموازنة الزكاة، هو إنفاق الموارد المحصلة محليا على مصارف الزكاة محليا . وتتمثل موازنة الزكاة في وجود موازنة مركزية على مستوى الدولة تتضمن في جانب إيراداتها فوائض الموازنات المحلية للزكاة، وكذلك مخصصات مصرف " في سبيل الله " ومصرف " المؤلفة قلوبهم " من زكاة كل إقليم. أما في جانب نفقاتها فتتضمن نفقـات المؤلفة قلوبهم، ونفقات سبيل الله، وتمويل عجوزات الموازنات المحلية المختلفة ، وواضح من هذا أن الفكر المالي الإسلامي قد أخذ بقاعدة محلية المالية، أي أنه يمنح سلطة تحديد النفقــات وتحصيل الإيرادات لجهات محلية، وذلك خلافا لظـاهرة مركزية المالية . ويمكن تلخيص أهمية صندوق الزكــاة في دفع عجلة التنمية المحلية في النقاط الآتي ذكــرها( 09 ) :

* ***تحقيق حد الكفاية للمواطنين*** : تعمل الزكاة في خلق التوازن بين الأفراد المجتمع وفي تحريك عجلة التنمية المحلية حيث تحول الأفراد المعسرين إلى عناصر فاعلة في المجتمع بمرور الزمن تستغني عن الزكاة بدخولها معترك الإنتاج. كما يقول الإمام الماوردي: "فيدفع إلى الفقير والمسكين أذا اتسعت الزكاة ما يخرج به من اسم الفقر والمسكنة إلى أدنى مراتب الغنى, و ذلك معتبر بحسب حالهم".

نورد النموذج الرياضي للزكاة لبيان أهمية الزكاة في القضاء على الفقر وخلق التوازن بين أفراد المجتمع ( 10 ) :

لنفترض أن مجتمعا يتألف من 100 شخصا منهم 20 شخصا أغنياء (20 %) متوسط ثروة الشخـص- الخاضعة للزكـاة- 10.000 دينار , وأن 80 شخصا منهم فقراء متوسط دخل الفرد 1.000 دينار. وبفرض أن معدل النمو يبلغ 5%, وأن الحد الأدنى للغني يبلغ 2.500 دينار. فإذا احتسبنا ما يدفعه الأغنياء من زكاة سنوية مع اعتبار نمو الثروات 5%, واحتسبنا ما يستلمه الفقراء من دخول سنوية مضافا إليها الزكاة , فإن متوسط دخل الفقراء يزداد.ويلاحظ تجاوز الفقراء حد الفقر في السنة العاشرة على الرغم من أن نسبة الزكاة لا تمثل سوى 2.5% فقط. ولو بلغ معدل النمو 10 % لتجاوز الفقراء حد الفقر في السنة السابعة وهكذا, وكذلك لو بلغ متوسط ثروة الأغنياء 50.000 دينار لتجاوز الفقراء حد الفقر في السنة الرابعة. علما بأن زيادة الدخول تؤدي إلى تشكيل طلب فعال في الاقتصاد.

**الجدول 2: دخل الفقراء قبل و بعد استلام الزكاة**

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| الفترة | متوسط ثروة الأغنياء | الزكاة المدفوعة من إجمالي دخول الأغنياء 2.5% | إجمالي دخول الفقراء بعد استلام الزكاة | متوسط دخل فرد الفقراء بعد استلام الزكاة |
| السنة 1 | 200.000 | 5.000 | 85.000 | 1.063 |
| السنة 2 | 210.000 | 5.250 | 94.500 | 1.181 |
| السنة 3 | 220.500 | 5.513 | 104.738 | 1.309 |
| السنة 4 | 231.525 | 5.788 | 115.763 | 1.447 |
| السنة 5 | 243.101 | 6.078 | 127.628 | 1.595 |
| السنة 6 | 225.256 | 6.381 | 140.391 | 1.755 |
| السنة 7 | 268.019 | 6.700 | 154.111 | 1.926 |
| السنة 8 | 281.420 | 7.063 | 168.852 | 2.111 |
| السنة 9 | 290.491 | 7.387 | 184.682 | 2.309 |
| السنة 10 | 310.266 | 7.757 | 201.673 | 2.521 |

**المصدر**: **سامر مظهر قنطقجي. الزكاة و دورها في محاربة الفقر و البطالة بين المحلية و العالمية. ص 11**

* ***دور صندوق الزكاة في خلق فرص العمل*** : إن هذا الإنفاق يؤدي إلى تحويل الجزء من الطاقة المتعطلة في المجتمع إلى طاقة منتجة, وذلك لزيادة عدد العاملين المؤهلين في المجتمع, مع إتاحة الفرصة للعاطلين القادرين على العمل للمشاركة في الإنتاج. ونظرا لمحلية الزكاة فان هذا الإنفاق يسهل تمويل المشروعات البيئية التي تقوم على استغلال الموارد المحلية. كما أن عملية شراء الأدوات اللازمة للحرفيين تسهم في زيادة دخول منتجيها مما يساعد على زيادة الإنتاج وتوفير الحاجات اللازمة للبيئة المحلية فتساعد على تنشيط الاقتصاد المحلي. كما إنالإنفاق على تأهيل غير المؤهلين وتدريبهم يتطلب شراء خدمات القائمين بالتأهيل والتدريب مما يؤدي إلى زيادة دخولهم. ومن الطبيعي إن مزاولة الحرفي لمهنته ومزاولةالمتعطلين غير المؤهلين بعد تأهيلهم يؤدي إلى تحقيق دخل لهم. و هذا الدخل قد يزداد بعد فترة من مزاولة العمل و يحول هذا الشخص إلى شخص غير محتاج للزكاة, و ربما إلى شخص دافع لها بعد حين.
* ***مساهمة صندوق الزكاة في الانتعاش الاقتصادي*** *:* إن الزكاة هي عبارة عن نقل وحدات من دخول الأغنياء إلى دخول الفقراء, والأغنياء يقل عندهم الميل الحدي للاستهلاك ويزيد عندهم الميل الحدي للادخار, أما الفقراء فبالعكس من ذلك, فيترتب على ذلك نتيجة هامة وهي أن حصيلة الزكاة سوف توجب إلى طائفة من المجتمع يزيد عندها الميل الحدي للاستهلاك وهذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية فتروج الصناعات الاستهلاكية مما يؤدي بدوره إلى رواج السلع الإنتاجية المستخدمة في صناعة السلع الاستهلاكية وبمعنى آخر يزيد الاستثمار والإنتاج وتسود العمالة وينتعش الاقتصاد وتتطور وتيرة التنمية الاقتصادية.
* ***أهمية صندوق الزكاة كأداة لتوفير السيولة اللازمة لتمويل التنمية***: تعتبر الزكاة أداة هامة لتوفير السيولة اللازمة لتمويل التنمية المحلية من جانبين: يتمثل الأول في الدور التمويلي للزكاة باعتبارها أداة مالية وفيرة الحصيلة، أما الثاني فيتمثل في الدور الاستثماري للزكاة باعتبار أن لها وظيفة إنتاجية تتمثل في استثمار جزء من حصيلتها في مشاريع إنتاجية لتشكل مصدر دخل دائم ومتجدد لمستحقيها، فبقدر تزايد الكفاءة التحصيلية للإيرادات الزكوية بقدر تزايد طاقتها التمويلية لمصارفها المحددة، الأمر الذي يضمن انسياب قدر من السيولة إلى المجالات الأساسية للتنمية المحلية.

 إن الزكاة ضريبة على الاكتناز الذي يؤدي إلى الركود الاقتصادي ولها دور ايجابي في التنمية الاقتصادية, وذلك من خلال الربح الذي يحققه المستثمر واقتطاع جزء منه في إطار الزكاة يفيد المجتمع في أداء حق يساعد على سرعة دوران رأس المال. وكذلك تنعكس الزكاة على الاقتصاد من خلال زيادة الاستهلاك لفئة الفقراء الذي يؤدي بالضرورة إلى زيادة الاستثمار لمواجهة الطلب الإضافي.

* ***دور صندوق الزكاة في توفير الدعم التمويلي للمشروعات الصغيرة المحلية***:تتسم الزكاة بطابع المحليةأي لا يجوز نقل حصيلتها من مكان جمعها إلى مكان آخر وذلك حتى يكتفي أهل ذلك البلد تماما, فلا يسقط شرط توزيع الزكاة في مكان جبايتها إلا إذا اكتفى كل ما فيه أو في حالة الزيادة حاجة الإقليم الآخر عن حاجة هذا الإقليم, إن هذه الخاصية تؤدي إلىإعادة توزيع الدخل توزيعا حقيقيا وضبطه وأحكامه, وهذا ما يساهم بفعالية في عملية التنمية المحلية فالزكاة توفر للشخص القادر على العمل والعطاء والبذل في إطار محيطه الجغرافي والاجتماعي, فرصة كبيرة وعظيمة يحقق إرادته على ارض الواقع بحيث يمكنه من مزاولة عمل منتج تحصيل دخل لنفسه ولمن يعوله ونظرا للخاصية المحلية التي تتمتع بها الزكاة فإن الإنفاق هنا يكون سهل ومناسب للمشروعات الذاتية والمؤسسات الصغيرة التي تساهم في الطلبات المحلية وتحقق الاكتفاء المحلي وكل هذا يكون من خلال تدعيم الزكاة للأشخاص الراغبين في العمل والقادرين عليه, فمن كانت له حرفة أو يمتهن عملا ما فإنه تموله برأس مال أو بالمعادن والآلات لممارسة والعمل ومن جهة أخرى تساعد الفئات العاجزة عن العمل وبالتالي فهي تخفف العبء على من يعولهم وبذل يلتفتون إلى العمل والإنتاج .و تتضح أهمية المشروعات الصغيرة التي تنشئ من أموال الزكاة حيث لا تقتصر هذه الأهمية على كونها أداة لخلق قاعدة عريضة من فرص العمل وبتكلفة استثمارية منخفضة فهي بالإضافة تتيح تكوين قاعدة كبيرة من العمال المهرة وبتكلفة منخفضة, فهي غالبا ما تستخدم عمالا ذوي مهارات منخفضة وبمرور الوقت تزداد خبرتهم وبذلك يمكن اعتبارها أسلوب منخفض التكلفة بالنسبة للمجتمع. إن سياسة تشجيع المشروعات الصغيرة تعد أداة هامة لاجتذاب المدخرات الصغيرة وما يحصل عليه الفقراء القادرين على العمل من أموال الزكاة واستخدامها استخداما منتجا .

3°/ **زكاة الركــاز وامكانية خلق صندوق سيادي للزكــاة** :

 **أولا : زكــاز الركاز فريضة معطلّة** : تناول الفقـه الاسلامي موضوع زكاة الثروات الباطنـة تحت عنوان **"زكاة الركاز"،** ومعنى الركاز الثروات المركوزة في الأرض بما فيها المساحات اليابسة أو البحرية وان كان في ذلك تفصيل واختلاف بين أصحاب المذاهب الأربعة حول الركاز والنسب الواجبة فيه ، غير أن الغالب في ذلك أن الزكـاة على الركاز بنص الفقه الاسلامي تكون بنسبة 20 % لحـديث النبي – صلى الله عليه وسلّم –**(( الْعَجْمَاءُ جَرْحُهَا جُبَارٌ، وَالْبِئْرُ جُبَارٌ، وَالْمَعْدِنُ جُبَارٌ، وَفِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ ))** – رواه الجماعة - ، ولكن روح الفقه الاسلامي تتجاوز السياق التاريخي من كون الركــاز ما دٌفن في الجاهلية بالأرض الى حقيقة الثروة حيث أن الركاز يتجاوز الكنوز والذهب الى المعادن المكتشفة حديثا كاليورانيوم والفوسفات والمعادن النفيسة والمواد الأخرى كالنفط والغاز. وقليل من الناس من يعرف بأن الزكاة في الاسلام لا تعني السيولة وحدها بل كل مصدر لتحقيق الثروة، وأن أقل نسبة للزكاة تنصب على الثروة التي تأتي بطريق الجهد والعمل أي الثروة العائمة وقدرها 2.5 % ، وكلما نقص عنصر العمل في القيمة زادت نسبة الزكاة مرورا بعتبة 5 % في المزروعات المسقية يدويا الى 10 % في المزروعات المسقية بالطبعية الى 20 % في ثروة الركز وأشهرها اليوم النفط والغاز. وفي الجزائر بلغت عائدات النفط - وحده- العام 2015 مستوى 35.72 مليار دولار، وعلى أساس محاسبة الزكاة فإن حق الطبقة الهشة من المجمع الجزائري منها يقدر بـ 7.14 مليار دولار وإذا علمنا أن 20 بالمئة من عدد الجزائريين لا يتعدى دخلهم 2 دولارا يوميا، وهو الحد الذي وضعته الأمم المتحدة للدخول الى ساحة الفقر، فإن هذا يعني بأن 8 ملايين محتاج بالجزائر يتقاسمون زكاة النفط وحدها بنصيب 8.925 ألف دولار لسنة 2015 وحدها، ويكون نصيب عائلة فقيرة من 6 أفراد، وهو متوسط حجم هذا النوع من العائلات، 53.55 ألف دولار، أي مرتبا شهريا لرب العائلة قدره 4462 دولارا، أي حوالي 45 مليون سنتيم بسعر الصرف آنذاك. قد يبدو الرقم خياليا وصادما ولكنها الحقيقة التي تكشف عنها "زكاة الركاز" في زمن باتت فيه الحلول الناجعة منسية ، والسؤال الذي يطرح نفسه هو: ماذا عن بقية مصادر الزكاة مثل الناتج الداخلي الخـام للدولة ، توظيفات الدولة في سندات الخزانة الأمريكية ، صندوق ضبط الايرادات والاحتياطي من النقد الأجنبي ؟ ( 11 ) .

 إذا نظرنا إلى الزكاة من حيث الوعاء لوجدناه واسعا بحيث يشمل جميع أنواع الدخل. كما أن وعاء الزكاة يرتبط بمستوى النشاط الاقتصادي القائم في المجتمع وعادة ما يكون النشاط الاقتصادي في حالة نمو وتزايد مهما ضعفت معدلات نموه.إن اتساع حجم وتنوع وعاء الزكاة ثم تنوع وتعدد المعدلات التي قد تصل في بعض الأنواع إلى 20% من شأنه أن يوسع الحصيلة الزكوية.فقد قام الأستاذ عبد الله طاهر بدراسة حول حصيلة الزكاة في بلدان العالم الإسلامي، وبالرغم من إغفاله لعدد من الأوعية وهي الثروة الحيوانية، الأرصدة النقدية لدى الأفراد، الأوراق المالية ومدخرات الأفراد من الذهب والفضة، باعتبار أن الإحصائيات حولها غير متوفرة فقد توصل إلى النتائج التالية:

|  |  |
| --- | --- |
| الدول الإسلامية | **نسبة الزكاة إلى الناتج الداخلي الخام** |
| المنتجة للنفط | **بين: 10– 14%** |
| غير المنتجة للنفط | **بين: 3.5– 7 %** |

كما قام نفس الباحث مرة ثانية بمقارنة حصيلة الزكاة المقدرة مع الإيرادات العامة للدول الإسلامية فوجدها تتراوح ما بين 16- 44% من إجمالي الإيرادات العامة.أما إذا قورنت حصيلة الزكاة مع الإنفاق الاستثماري العام فإن النتائج في بعض الدول الإسلامية هي كالتالي:

|  |  |
| --- | --- |
| **الدول** | **النسبة إلى الانفاق الاستثماري العام** |
| باكستان | **172 %** |
| عمان | **157 %** |
| الكويت | **156 %** |
| موريتانيا | **146 %** |

أما بالنسبة لباقي الدول الإسلامية فهي تتراوح ما بين 24– 90 % ، وهذا يؤكد أن حصيلة الزكاة هي حصيلة مرتفعة، وأنه بإمكانها أن تغطي الكثير من الحاجات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات الإسلامية( 12). إن الدور التمويلي للزكاة لا يقف عند الحصيلة المرتفعة فقط، وإنما يتعدى إلى النظر في الكيفيات التي توجه بها الزكاة الأموال داخل المجتمع.

**ثانيا : تمويل التنمية المحلية في إطار صندوق سيادي للزكــاة :**

 حسب صندوق النقد الدولي فأن صناديق الثروة السيادية عبارة عن صناديق استثمار ذات غرض خاص تملكها الحكومة العامة، وتنشئ الحكومة العامة صناديق الثروة السيادية لأغراض اقتصادية كلية، وهي تحتفظ بالأصول أو تتولى توظيفها أو إدارتهاا لتحقيق أهداف مالية مستخدمة في ذلك استراتيجيات استثمارية تتضمن الاستثمار في الأصول المالية الأجنبية، وتتسم صناديق الثروة السيادية بتنوع هياكلها المنظمة للجوانب القانونية والمؤسسية وممارسات الحكومة، وهي مجموعة متغايرة الخصائص، فمنها صناديق استقرار المالية العامة وصناديق المدخرات ومؤسسات استثمار الاحتياطات، وصناديق التنمية، وصناديق الاحتياطات الغير مقترنة بالالتزامات التقاعدية الصريحة( 13 ). ففي إطار المبالغ المالية الضخمة التي تضمنها الزكاة كنظام كــامل ، من الممكن جدا تنظيم الزكاة في شكل صندوق سيادي للاستثمار من شأنه تمكين الفئات الهشة في الجزائر ومصارف الزكاة الأخرى من أصول استثمارية وحقوق ملكية تدر عليهم مداخيل ثابتة تخرجهم من دائرة الفقر إضافة إلى مناصب الشغل التي تخصص للقادرين على العمل ضمن النسيج الاقتصادي التابع للصندوق .تؤسس الزكاة لمجتمع مختلف تماما في مجال توزيع الدخل ينسي الدولة أمر الجباية حيث من الخطأ حصر مستحقي الزكاة في فئة الفقراء كما هو شائع في الذهنية الاسلامية العامة، بل ينص القرآن الكريم على أن الزكاة حق دستوري للفقير والمسكين والطالب والموظف والعامل والمسافر والمستثمر المتعثر، أي تلك الفئات التي لها دور في تشكيل الطلب الداخلي على السلع والخدمات والتي تساهم في القيمة المضافة كالمؤسسات المنتجة المعرضة للإفلاس، وتأتي في النص القرآني تحت عنوان "الغارمون"، وهكذا توفر الزكاة على الحكومة عبأ التحويلات الاجتماعية المعرضة للفساد كالخدمات الجامعية وبرامج تطهير المؤسسات ومسح الديون والاعانات الموجهة للمعاقين والمسنين والمنح الاجتماعية للعمال . ويندرج موظفو الجباية المبنية على الزكاة في خانة "العاملين عليها" مما يدعم مردودية الوظيف العمومي، أما تمويل البحث العلمي الذي ما يزال يعيش على ميزانية الدولة فيكون من باب "في سبيل الله"، وهكذا توفر الزكاة للحكومة فرصة ذهبية للتخلص من أعباء مالية اجتماعية كبيرة لا تظهر آثارها في مستوى التنمية في حين يساعد نصيب الغارمين على حفز الطلب على الاستثمار بصورة أكثر نجاعة، بسبب انخفاض درجة المخاطرة الى الصفر.

 ويتطلب الأمر من أجل إنجاح تجربـة الاقتصاد المبني على الزكـاة رؤية تطبيقية أكثر منها فقهية، وذلك ببعث صنـدوق سيادي للاستثمار ، وأن يكون الاقتراب المؤسساتي للزكاة مندمجا في النظام المالي للدولة يؤطره قانون للزكاة ومحاسبة للزكاة وإدارة جباية للزكاة ونظام احصائي فاعل للزكاة ومنظومة تدريب بشرية للزكاة على أرقى ما وصلت اليه نظم "الموارد البشرية" وبذلك يمكننا المساهمة في إعادة توزيع الدخل على سلم النجاعة الاقتصادية والاجتماعية، وليس على أساس المنظومة الرأسمالية التي ما زالت تكرس مبدأ التمييز في نسب الضريبة.

 إننا حقا بحاجة ماسة الى حلول مبتكرة في مجال تنظيم الاقتصاد على أسس أكثر متانة، حلول متوفرة بين أيدينا ولكن يبدو أن فصل الدين عن الحياة لا يزال يشوش على واضعي السياسات الاقتصادية والاجتماعية في كل ربوع العالم الاسلامي، لأنهم ببساطة يعتقدون بأن الاسلام مجرد رهبانية ونسك، في حين أن كلمة زكاة الثروة وردت في القرآن الكريم 87 مرة كلها منزلة في المدينة رمز الدولة ورمز الدستور ورمز النظام الاقتصادي المتوازن أيضا ( 14 ) .

**04°/ بعض النماذج الناجحة لصناديق الزكاة في الدول الاسلامية** :

 لقد قامت العديد من الدول الاسلامية بانشاء الكثير من المؤسسات والصناديق لتحصيل الزكاة وتوجيه جزء كبير منها لتمويل مشاريع الفقراء الاستثمارية ، وللتوضيح أكثر سنورد باختصار بعض التجارب الناجحة في إدارة صنادق الزكاة ونذكر منها :

**أولا : التجربة الماليزية** : من بين الأهداف الأساسية التي وضعتهاولاية سانجور بماليزيا ، معالجة مشكلة الفقر برفع المستوى الاقتصادي لمستحقي الزكــاة ، المحافظة على شؤون الفقراء والمساكين وانجاخ برامج التنمية الاقتصادية والانسانية . كما أنها تهدف الى رفع مستوى العلم لدى المسلمين ، التحقق من بقاء الهيئات الدينية في وضع ممتاز ، الحفاظ على سلامة عقيدة المسلمين و أخلاقهم والقيام بالبرامج الدعوية في ولاية سانجور . ولتحقيق أهدافها المرجوّة وضعت مؤسسسة الزكاة برنامج أطلقت عليه **برنامج تنمية الأمّة من خلال أصناف الزكاة** ، حيث قسمّت البرنامج الى خمسة أقسام رئيسية وهي( 15 ) :

* برنامج التنمية الاقتصادية .
* برنامج التنمية الاجتماعية .
* برنامج التنمية التعليمية .
* برنامج التنمية الانسانية .
* برنامج تنمية المؤسسات الدينية .

وقد ساهم هذا البرنامج اسهامات كبيرة جــدا في تحقيق معدّلات معتبرة للتنمية المحلية على جميع المستويات الاقتصادية منها ، الاجتماعية ، التعليمية وحتى الثقافية . حيث أصبحت ولاية سانجور مثال يقتدى به في إدارة وتسيير أموال المزكّين والتي تم تنظيمها في شكل صندوق للزكاة .

**ثانيا : التجربة الأندونيسية** : تتميز أندونيسيا بتجربة غنية في مجــال جمع الزكاة وتوزيعها وذلك بسبب المميزات التي يتمتع بها هذا البلد ، فهو أكبر بلد اسلامي من حيث الكثافة السكانية من جهة ويتميز بتنامي عدد السكان الذين يعيشون تحت معدّل الفقر من جهة أخرى . ويعتمد هذا البلد على الزكاة بصفة أساسية في تمويل احتياجات الطبقة الهشة من المجتمع خاصة ما تعلق بسكان المناطق الحدودية باعتبارها أق المناطق دخلا وأضعفها نمـوا ، وذلك من خلال آليتين أساسيتين هما( 16 ) :

* مركــز المعاملات
* مصرف القرض التابع لوكالة الزكاة الوطنية .

 وحصل مركز المعاملات على الترخيص لأجل نشاطه كمنظمة لتحصيل الزكاة في اندونيسيا بجمع أمـوال الزكاة والصدقات وانفاقها لأغراض اجتماعية ، وركزّ المركز على عديد المشاريع الهامّة في المجتمع منها : التعليم ، المساعدات الاغاثية ، الدعم المباشر للفقراء ، اضافة الى برامج التمكين الاقتصادي . هذه الأخيرة تعتمد على المسجد بشكل كبير في الدعاية الاعلامية للمؤسسات الصغيرة التي يتم انشاؤها في إطار مركز المعاملات ، وكذا توعية وتحسيس الناس بأهمية الزكاة باعتبارها شعيرة دينية و عبادة مــالية . ويتم مرافقة المؤسسات التي تم انشاؤها عبر مجموعة من المراحل وفق نظام المشاركة .

 أمّا الوكالة الوطنية للزكاة فهي منظمة مختصة بتحصيل الزكاة ذات ملكية عمومية ، وقامت الوكالة بدورها في انشاء عديد البرامج منها التعليمي ، الصحي ، الاقتصادي ،., الخ وتتبع وكالة الزكاة اليوم نظام " القرض الحسن " للتمويل . كما تقوم بعملية المرافقة لمختلف المشاريع المنجزة في اطار برنامج مركز المعاملات ، وتعمل الوكالة اليوم على انشاء ما يسمّى مصرف القرض بمشاركة مؤسسة " بيت المال والتمويل الأول " من أجل تمويل عديد المشاريع الاستثمارية التي من شأنها دفع عجلة التنمية المحلية ، وهذا وفق الآليات الشرعية مثل : المرابحة ، المضاربة والمشاركة.

**ثالثا : التجربة السودانية :** عمل ديوان الزكاة على أخذ الزكاة من الأموال المعروفة وهي ستة أنواع، عروض التجارة، الزروع، الأنعام، المال المستفاد، المستغلات والمهن الحرة **.** و في إطار سعى ديوان الزكاة لتخفيف حدة الفقر أنشأ إدارة للمشروعات تعمل في مجال تمليك المساكين القادرين علي الكسب مشروعات إنتاجية لرفع مستوى المعيشة وزيادة الدخول، و**من** خلال تجارب الديوان ثبت تعثر كثير من هذه المشاريع ،ولذا فإن ديوان الزكاة شارك، في منتصف العام 2010م، في تكوين محفظة تعرف بمحفظة الأمان وهي شراكة بين البنوك العاملة وديوان الزكاة بمبلغ إجمالي 200 مليون جنيهاً ( نحو 85 مليون دولار) وأهم أهداف هذه الشراكة دعم صغار المنتجين والخريجين ، وبموجب هذه الشراكة تدفع البنوك 150 مليون جنيهاً ويدفع ديوان الزكاة 50 مليون جنيهاً. أتبعت المحفظة سياسات التمويل الأصغر التي أقرها البنك المركزي والتي حددت سقف التمويل للفرد 10 ألف جنيهاً وبالضمانات غير التقليدية التي أقرها البنك المركزي مثل ضمان المرتبات، ضمان المعاش، الضمان الشخصي ، الأصول المنزلية ، المدخرات الإجبارية**،** ضمان العمد والمشائخ وغيرها، أو الضمانات البديلة كالتأمين أو الضمان بواسطة لجان الزكاة القاعدية، ولقد أقرت المحفظة واعتمدت كافة صيغ التمويل الإسلامي( 17 ) .

 بدأ العمل بمحفظة الأمان بمشاركة دواوين الزكاة بثلاث عشرة ولاية من ولايات السودان الخمسة عشر بالإضاف لثمانية وعشرين بنكاً. وتم تمويل عدد من المشاريع الفردية والجماعية، ومن العقبات التي واجهت التنفيذ عند بدايته تمركز التمويل بعواصم الولايات. وهذا وفق منهجية قيام المجلس الأعلى لأمناء الزكاة بوضع السياسات العامة لصرف أموال الزكــاة وتحديد النسب التي تؤول إلى كل منطقة ، وبالأخص المناطق الحدودية التي تعرف معدّلات تنمية متندية جدا ، وهو ماجعل سكان هذه المناطق يهاجرون الى الدول المجاورة بحثا عن لقمة العيش مثل : مصر ، ليبيا والسعودية العربية .

**المراجع المستخدمة :**

1. د . العروسي كمـال ، التجارة الموازية والتهريب في سياق العولمة ، الندوة الحوارية الثالثة تحت عنوان " المناطق الحدودية ، التحديات والفرص " ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية ، الجزائر ، 2015 .
2. محمد فاروق صالح زعرب ، تنمية وتطوير المناطق الحدودية – حالة الشريط الحدودي بين مصر وقطاع غزّة - ، مذكّرة ماجستير في الهندسة العمرانية ، جامعة غزّة ، 2013 ، ص 64 .
3. بلقاسم فتيحة ، صندوق الزكاة الجزائري للحد من ظاهرة الفقر للفترة 2003 – 2013 ، مذّكرة مـاستر ، جامعة البويرة ، الجزائر ، 2015 ، ص 03 ,
4. أ.د ابراهيم الصادق محمـود ومن معه ، زكـاة المعادن والركاز والبترول ، المعهد العالي لعلوم الزكـاة ، السودان ، 2009 ، ص 18 .
5. بلقاسم فتيحة ، مرجع سبق ذكــره ، ص 06 .
6. د. الوافي الطيّب ، دور الزكاة في معالجة مشكلتي البطالة والفقر – تجربة صندوق الزكاة الجزائري - ، مركز الدراسات البيئية والتنمية المستدامة ، جامعة تبسة ، الجزائر ، 2013 ، ص 04 .
7. د . مصيطفى بشير ، حريق الجسـد – مقالات في الاقتصاد الجزائري - ، جسور للنشر والتوزيع ، الجزائر ، الطبعة الأولى ، 2011 ، ص11 .
8. أ.د صالحي صالح ، مشروع اقامة أكبر منطقة لتوطين الصناعة المالية الاسلامية في الجزائر ، المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر ، 2014 ، ص 04 .

رشيد حمران، مبادئ الاقتصاد و عوامل التنمية في الإسلام. دار هومة. الجزائر ، 2003 ، ص 65 .

سامر مظهر قنطقجي. الزكاة و دورها في محاربة الفقر و البطالة بين المحلية و العالمية. على الموقع: [www.kantakji.org](http://www.kantakji.org)

د . مصيطفى بشير ، حريق الجسـد – مقالات في الاقتصاد الجزائري - ، مرجع سبق ذكـره ، ص 10 .

أ.د قدي عبد المجيد ، الزكاة من منظور اقتصادي ، رسالة المسجد ، العدد الثاني ، الجزائر ، 2003 ، ص 48 .

1. بوفليح نبيل ، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والأفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر ، أطروحة مقدمة لنیل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر " 3 " ، الجزائر ، 2011 ، ص 98 .

د . مصيطفى بشير ، حريق الجسـد – مقالات في الاقتصاد الجزائري - ، مرجع سبق ذكـره ، ص 13 .

1. د . بن الشيخ بوبكر الصديق ، الزكاة كأداة لتحقيق التنمية المستدامة ، مجلة الحجاز للدراسات الاسلامية ، العدد الخامس ، السعودية ، 2013 ، ص 101 .
2. د موالدي سليم ، التمويل الاسلامي المصغر من خلال مؤسسات الزكاة ، مرجع سبق ذكره ، ص 42 .
3. د موالدي سليم ، نفس المرجع السابق ، ص 43 .